قوله كمنصوب ان التشبيه في مطلق الثبوت والذكر فلا ينافي
ان يثبت منصوبا ان ضرورة كما مر بخلاف ثبوت منصوبا كان فانه
ليس بضرورة قوله فمن الاول اي المحذوف لا يقيد كونه ضميرا
الشان بدليل الشاهد الثاني فان المحذوف فيه غير ضمير الشان كما
سيصرح به بل ضمير المرأة على ان الدماميني قال لا يظهر لي تعين كونه
الاسم في الشاهد الاول ضمير شان اذ يجوز ان يكون ضميرا عائدا
الى المتقدم الذكر اي كان التمر ندياه حقا ان قوله مشرق النحر اي
مضيء الصدر ندياه اي الصدر اي الثدي ياه فيه حقا ان اي في
الامتداد فيجوز ان يكون ندياه اسم كان على لغة من يلزم
المثنى الالف وحقا ان خبرها ولا تشاهد فيه ح قوله تقاوينا
اي تقابلنا والقسم الحسن من القسام وهو الحسن تقطعا اي
تاخذ وعداه بالي وان كان يتعدى بنفسه لتضمنه معنى الميل
وقال الدماميني اي تطاول الى الشيخ لتتناول منه كذا في
القاموس اه والجلة هيئة ظبية الي وارق السلم اي تواقح
هذا الشيخ يقال ونرق وامرق يترق اي صارذا ورق قوله
هما من الثاني وعليه فالحريق البيت الثاني محذوف واي هذه
المرأة يملي عليه التشبيه المالفة ويروى ظبية بالجر ايضا على ان
الاصل كظبية وبزيادة ان بين الكاف ومجرورها قوله وقد عرفت
اي من التمثيل بالبيت الثاني وقوله كان اي راجع للمنفي لا للنفي
قوله وان يكون مفردا فان الثاني لكون الاسم فيه غير ضمير الشان
اذ التقدير كانما اي المرأة ظبية وتمام قرناه لكن يندفع ما اورد هنا
مما هو نافي عما عدم التامل هو اطراف كلام الشيخ قوله وان كانت
فعلية اي فعلها غير جامد وغير دعا قيا ما على ما مر قوله فصلت

بعد اولم للفرق بين كان المخففة وان النافية للمضارع الداخلة
عليها كما فالجر قوله لا يميز لنكرة اي لا تفسر عنك واللفظ النار فهي اما
استعارة لمشقات الحرب او اضافتها الى الحرب من اضافة المشبه
به للمشبه واعطى النار الندى بما فيه ترشيح للاستعارة
او التشبيه والمراد باصطلاء الحرب قاسيها والتلبس بماء
ومحذورها هو الموت كان قد الما اي نزل فالموت لابد منه
قوله متمما اي وجوبا لزوال لبسها بالاسماع لا قول
المخففة هليا الجملتين لا التي لنفي الجنس اي لنفي الجنس عن
الجنس العاقع بعدها نصا ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن
جميع افراده وشمل لا البترية باضافة الذال الى المدلول لتبرية
التكلم وتترجمة الجنس عن الخبر والمراد بكونها لنفي الجنس نصا
كونها كذلك من الجملة لان لا العاملة عمل ان اما تكون نصا في نفي
الجنس اذا كان اسمها مفردا كان كان مثنى نحو لا رجلين او جمعا
نحو لا رجال كانت محتملة لنفي الجنس ولنفي قيد الاشتمال او
الجمعية كما او ضحه السعد في مطوله والحالة العاملة عمل ليس فيما
عند افراد اسمها لنفي الجنس لظهور العموم النكرة مطلقا في سياق
النفي ولنفي وحدة مدخولها المفرد بر جوحية فتحتاج الى قرينة
ولهذا يجوز بعدها ان يقال لا رجلان او رجال فان تثنى
اسمها او جمع كانت في الاحتمال مثل لا العاملة عمل ان اذا ثنى
اسمها او جمع فالاختلاف بين العاملة عمل ان والعاملة عمل ليس
انما هو عند افراد الاسم فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت الى
ما وقع في كلام البعض ومن هنا تخالف لا المهملة كما لعاملة
عمل ليس ولا يرد عليه كون العاملة عمل ليس ليست لنفي الجنس

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)